سد النهضة في أثيوبيا الصراع القائم على مياه النيل

د. محمد عبد المجيد الزبيدي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ((وجعلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ))[١]صدق الله العظيم

ليس الماء ضرورة للحياة، بل هو الحياة ذاتها، وفي دول عربية شقيقة ودول متجاورة أغلبها تتشابه في المآذن وتختلف في كل شيء، يصبح الماء فيها محلاً للصراع.. بدل أنْ يكونَ محلاً للوفاق والتعاون المتبادل، وحسن الجوار، وإحترام الإتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية المعترف والمصادق عليها دوليا، والمعتمدة لدى الأُمم المتحدة في هيئاتها المختصة، وكذلك العرف الدولي والحقوق التأريخية (المكتسبة) ما قبل الميلاد حضارات النيل والرافدين والتي تهدف جميعها لتحقيق (العدل المائي) بينما تصبح للأسف في حالة عدم وجود آلية واضحة وإجراءات قانونية متفق عليها ثابتة لتنظيم إستثمار المياه في الأنهار الدولية والمشتركة وفي أحيان تتنصل بعض الدول عن ذلك تعمداً وتسويفاً ومماطلةً لتحقيق مصالحها واهدافها المعلنة وغير المعلنة، وكما هو الحال في نهري دجلة والفرات، لتعمد الجارة المسلمة تركيا دولة المنبع بتجاهل ذلك، حيث كان ولا يزال وسيستمر الصراع على المياه نواة للتوتر والخلاف المستقبلي بين أثيوبيا ومصر والسودان على منابع نهر النيل[٢]، وعلى خلفية بناء سد النهضة، لأن استمرار حالة التعنت أحياناً والمماطلة أو الدفع الإسرائيلي عندها، وكما هو الحال عندنا، حيث تعتبر المياه وفق منظور بعض الدول للاسف، مثل تركيا ثروة خاضعة لسيادتها وحدها، وأنَّه ليس هنالك أي قوانين أو أعراف دولية معترف بها تجبرها على إقتسام وتحديد

---

[١] سورة الانبياء: الاية ٣٠.

[٢] د. جمال مظلوم واخرون / الصراع على المياه في الشرق الاوسط/ الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة/ بيروت/ ١٩٩٥/ ص ٢٦٨

حصص ما يسمونه هم مجاري المياه العابرة للحدود وليس المياه الدولية المشتركة، كما هو الحال في أنهار المسيسبي والدانوب والراين.. الخ[٣].

المبحث الأول: أَهمية نهر النيل ودراسات انشاء سد النهضة

النيل أطول نهر في العالم تبلغ مساحة حوضه (ثلاثة مليون وثمانية وثلاثين ألفاً ومئة كيلو متر مربع) ويغطي عشر مساحة القارة الأفريقية ويبلغ تعداد سكانه قرابة (٤٠٠ مليون نسمة) وهو مهد الحضارة القديمة، ورغم كل الخلافات المذهبية الأثنية أو الثقافية يظل النيل على وفائه في ري البلدان سواءً منطقة المنبع أو المصب.[٤]

وإنَّ أهم الأتفاقات والمعاهدات الدولية القديمة قد اكدت على بقاء دولتي المصب السوداني ومصر بالاعتماد الكامل على النهر وهذه الاتفاقات وقعت لدول متشاطئة كانت مستعمرات لدول أجنبية.

١-بروتوكول/ ١٨٩١م بين بريطانيا وإيطاليا بعدم إقامة منشآت على نهر عطبرة (من روافد النيل)

٢-معاهدة/ ١٩٠٢م أديس ابابا الحدودية بين أمبراطور أثيوبيا وبريطانيا ممثلة لمصر والسودان بعدم اقامة اي منشآت على النيل الأزرق أو السوباط (من روافد النيل) دون موافقة مصر والسودان

٣-إتفاقية/ ١٩٠٦م بين بريطانيا والكونغو بعدم اقامة منشآت على نهر سمليكي (من روافد)

٤-إتفاقية/ ١٩٢٩م (عينتبيبة) بين مصر وبريطانيا ممثلة لدول الهضبة الاستوائية[٥] والسودان بعدم اقامة اي مشروعات على النيل أو روافده أو البحيرات.

---

[٣] د. بدر الكسم/ القواعد القانونية للانهار الدولية ونهر الفرات- وزارة الخارجية السورية – بلا تاريخ/ خاص/ ص ٧٨/ ملف خاص – وزارة الري – بغداد.

[٤] اماني الطويل/ مجلة افاق المستقبل – سد النهضة الكبير الواقع والتوقعات، مركز الامارات للدراسات والبحوث (يونيو – اغسطس – سبتمبر) ٢٠١٥ العدد/ ٢٧/ص ٢٤.

[٥] هضبة البحيرات الاستوائية (فكتوريا – كيوجا – ادوارد – جورج – البرت) وتساهم بنحو (١٣م م^3) بحدود/١٥% من ايراد نهر النيل.

٥-إتفاقية/ ١٩٣٤م بين بريطانيا وبلجيكا لتنظيم استخدامات المياه على نهر كاجيرا.
٦-المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا/ ١٩٥٢- ١٩٥٣ لانشاء سد اوين في اطار اتفاقية ١٩٢٩[٦]

وتشير الدراسات التاريخية أن أثيوبيا منذ عهد الأمبراطور (منليك) الذي تولى الحكم فيها قبل اكثر من (١٠٠ عام) هي تعارض تدفق مياه نهر النيل الى مصر، لأنّ الشعب الأثيوبي لديه عقيده راسخة، بأنّ النيل الأزرق ملك لهم وليس من حق أحد أنْ يحصل على مياهه ويطلقون عليه نهر (اباي)، مما أحدث أزمة كبيرة منذ عهد الخديوي إسماعيل وأمبراطور أثيوبيا (منليك) الذي كان يعارض تدفق النهر لمصر والسودان.

المطلب الاول: دراسات أثيوبيا التمهيدية

قامتْ أثيوبيا بإمداد اللجنة ببعض الدراسات الفنية الخاصة بإنشاء السد، حيث نلاحظ أنَّ معظمها دراسات أولية، ومن المتعارف عليه دولياً أنَّ مثل تلك الدراسات تعد دراسات تمهيدية عند بداية التخطيط للمشروعات الكبرى، إلاَّ أنَّه يجب أنْ تَتبعها عدد من الدراسات التفصيلية التى يتم على أساسها البدء فى إنشاء السدود، كما أنَّ الدراسات الأثيوبية لم يتم تحديثها لمطابقة ما يتم تنفيذه حالياً، كما لَمْ تتضمن دراسة الآثار السلبية على دولتى المصب بشكل سليم ووافٍ، بالإضافة إلى عدم تقديم الدراسات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية، ودراسة الجدوى الاقتصادية، ودراسة تأثيرات انهيار السد.

إنَّ اللجنةَ قامتْ بمراجعة المستندات التى أرسلها الجانب الأثيوبى وتحديد النواقص، وقام الخبراء الدوليون بإعداد ملاحظات فنية تفصيلية عن الدراسات التى سلمتْ، كما قام ممثلو مصر باللجنة بإعداد العديد من الملاحظات الفنية على محتويات التقارير، مع ذكر ما لم تشمله الدراسات من متطلبات فنية مهمة، لتوضيح التأثير على

[٦] د. عزيزة مراد حلمي/ الانهار الدولية والوضع القانوني لنهر النيل/ المجلة المصرية للقانون الدولي/ العدد/ ١٩٨١/٢٧/ ص ١٤٢-١٤٣

دولتى المصب بصورة دقيقة، والتى كانَ من أهمها عدم تقدير الآثـار بطريقـة دقيقـة، النقص فى الكهرباء المولدة من المحطات الكهرومائية الحالية على نهر النيل، الـنقص فى احتياجات المياه وما له من تأثير على النواحى الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، كمـا تم التأكيد على ضعف معظم الدراسات المقدمة وإحتوائها على سرد للمنـافع والأضـرار بصورة عامة.

إلى هنا تتوقف أهم ما أورده التقرير الفني للجنة الثلاثية، التى سَعَتْ أثيوبيـا، دائماً إلى عدم اللجوء إليه، وهو ما ترى مصر أنه الوثيقة الأهم، التى يجب وضـعها فى الاعتبار عند الجلوس للتفاوض السياسى.. فماذا تخبئه لنا الأيام المقبلة.. فهل سـتنجح مصر فى فرض إرادتها التى تقوم على أساس مطالبة عادلة بعدم الإضرار بحصتها فى ميـاه النيل، أم أنَّ أثيوبيا ومن وراءها سينجحون فى تجاوز الضغوط الراهنة التى نجحت مصر فى نسجها للجلوس مرة أخرى مع الجانب الإثيوبى على مقعد التفاوض الجدى.

يذكر أنَّ تكلفة المشروع ٤,٧٨ مليار دولار أمريكى، ويتكـون مـن سـد رئيسى خرسانى بارتفاع ١٤٥ م وسد جانبى ركامى بارتفاع ٥٠ م، وسـعة التخـزين الكلية للسد ٧٤ مليار م٣، يضم محطة توليد بقدرة ٦٠٠٠ ميجاوات، يقـوم بتنفيـذ السد شركة ساليني الإيطالية، والإنتهاء من المشروع مقرر أنْ يكون عام ٢٠١٧[٧].

ولأن حوض النيل الان امتلئ بالسكان، فقد تضاعفوا فتضاعفت حاجاتهم الى المياه وهم ينتقلون من السكن الريفي إلى الحضري، كذلك تضاعفت ثرواتهم الحيوانيـة ستة أضعاف، ثم التوسع في الزراعة، كذلك القطع الجائر للغابات وموجـات الجفـاف غيرت التوازن بين الرعي والزراعة لدرجة اصبحت الحاجة ملحة لإعتماد السكان على النيل ثم التصحر وتناقص متزايد في كميات المياه المتجددة التي تمـد النيـل وفروعـه، لتجديد طاقته السنوية من المياه بغض النظر عن تزايد الاستهلاك كـل ذلـك أدى الى التوجه نحو بناء سد الألفية الكبير سد النهضة في أثيوبيا.

---

[٧] مجلة اليوم السابع، القاهرة، ٢٠١٤.

http://www.youm.٧com/story%/٢٧/٤/٢٠١٤/D%٨٦%٩D%٨٦%٩D%٨B %٤

وبما ان النيل الأزرق نهر موسمي في الشتاء، فإنَّ الغاية من بناء السد أنهُ سيقلل من الفيضانات ويحمي المستوطنات من الأضرار الناجمة عن الفيضانات لكن من ناحية اخرى فإن السد يمكن أنْ يكون ضاراً، حيث ستقل نسبة الزراعة، بسبب إنحسار الفيضانات في وادي النهر المصب وبالتالي سيحرم الحقول من الماء وكما أنّ السد سيكون بمثابة جسر عبر نهر النيل الأزرق الذي أُستكمل بناءه عام ٢٠٠٩.

وكتقييم أولي، سيتم إعادة توطين ونقل من منطقة الخزان والمصب بحدود (٥٠.١١٠) شخصا على الأقل وتغير كبير في مصايد الأسماك، على أنَّه سيتم اعطاء هؤلاء اكثر مما كان متوقعاً من التعويض حيث أنَّه لم يسبق للسكان المحليين أنْ رأووا السد من قبل ولم يكونوا متاكدين مما هو السد على الرغم من اللقاءات المجتمعية حيث تم إبلاغ المتضررين حول آثار السد على مصادر رزقهم، ومع ذلك فقد اعرب جميعهم عن أملهم في أنْ يجلب المشروع لهم شيئاً من المنافع من خدمات التعليم والخدمات الصحية وإمدادات الكهرباء مع نقلهم الى منطقة مناسبة بعيدة عن منطقة الخزان وعازلة لمسافة (٥كم)، وذلك لمكافحة الملاريا التي لم تكنْ مناسبة للإقامة، كما سيؤخذ بالاعتبار تدبير لبعض المناطق لمكافحة تآكل المنبع على الأقل من أجل الحد من النحر وترسب الطمى في الخزان[٨]. وقد تم تحديد الموقع النهائي لسد النهضة بواسطة مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح وهي احدى ادارات الخارجية الأمريكية خلال مسح النيل الأزرق اجريت بين عامي/ ١٩٥٦-١٩٦٤[٩] دون الرجوع الى مصر والتي مهدت لتأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي فيما بعد لأجل تخزين المياه في أثيوبيا وليس مصر.. ولكن بناء السد العالي بمساعدة السوفيت بعد رفض امريكا تمويله احبط هذا المخطط لسنوات واسدل الستار على فكرة (سد النهضة الاثيوبي).

وأثيوبيا أعلنتْ أنَّها تعتزم تمويل كامل كلفة بناء السد بنفسها وأنَّها قد أصدرتْ (سندات) تستهدف مواطنيها في الداخل والخارج إلا إنّ المعلومات، كما

---

[٨] ا المصدر نفسه، ص ٢٢.

[٩] د. حامد سلطانن القانون الدولي وقت السلم، ط٤ دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٤٧.

سنوضح لاحقاً في دراستنا هذه أن لإسرائيل الدور الأكبر كفكرة وتمويل لاجل التأثير على السودان ومصر،في حين يتردد أنَّ التمويل سيتم من قبل البنوك الصينية كتمويه، وانَّ المقاول الرئيسي للمشروع هو شركة (ساليني) الإيطالية، ا الحكومة الاثيوبية تؤكد دائما على أنَّ تصميم السد يستند على المعايير والمبادئ الدولية.[١٠]

وضعتْ الدراسات الدولية للسد عام ٢٠١٢ وحاليا قيد الإنشاء ومن المؤمل اكمال إنشاءه هذا العام ٢٠١٧ ويقع على النيل الأزرق بالقرب من الحدود الاثيوبية السودانية (أنظر خارطة رقم (١) الملاحق – وعلى بعد مسافة بين ٢٠-٤- كم[١١]

وعن الأهمية لأثيوبيا سوف يصبح اكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية والعاشر عالميا في لائحة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء كلفته الاولية تقدر بحدود (٤.٧) مليار دولار أمريكي وهو واحد من ثلاثة سدود سوف تشيد لغرض توليد الطاقة في أثيوبيا

وعند اكمال الخزن والعمل به سوف يؤثر حتما على الوارد المائي للنيل لدول المصب السودان ومصر وهذا ما سنتناوله في المبحث اللاحق وبحدود من (٢٥-٣٠%) كما حصل عندنا عند املاء سد اتاتورك في تركيا للفترة من ١٣ كانون الثاني لغاية ١٣ شباط ١٩٩٠ علما إنَّ سعة خزان اتاتورك (٩٠م م^3) وسعة خزان سد النهضة (٦٥.٥ م م^3) حيث إنخفض الوارد المائي لنهر دجلة وهددتْ بوقتها القيادة السياسية بعزمها على قصف سد اتاتورك[١٢] كما حصل لاحقا فترة الرئيس المعزول (محمد مرسي) بالتهديد لقصف سد النهضة.

إلاَّ أنَّ الرؤية الأثيوبية للسد أنَّها لا تسبب أضرار مؤثرة على دولتي المصب ومع إنَّها تمتلك (٩) أنهار كبيرة واكثر من (٤٠) بحيرة بينها بحيرة (تانا) وأنَّ حوالي

---

[١٠] مجلة افاق المستقبل – http://www.elfagr.com/– ص ٢٥

[١١] المصدر السابق – ص ٢٣

[١٢] د. محمد عبد المجيد حسون الزبيدي/ الامن المائي العراقي – (دراسة عن سير مفاوضات قسمة المياه الدولية) – ط١، ٢٠٠٨، بغداد – ص ١٢٣

(٨٦%) من مياه النيل تنبع من أثيوبيا وتأتي النسبة المتبقية وهي (١٤%) من بلدان المنبع الستْ الأخرى (بورندي – الكونغو – كينيا – رواندا – تنزانيا – اوغندا) وإنَّ مصر هي المستفيد الصافي من مياه النيل حيث ينتهي اليها جريان النهر إلاَّ أنَّ نصيب الفرد السنوي من المياه المخزنة يصل الى حدود (٣٨ م^3 – مقابل ٧٠٠م^3 يتبخر منها (٨٠%) بسبب المناخ المداري وارتفاع درجة الحرارة حيث يجري منها على السطح (١٢٢ م م^3 الى نهر النيل و (٨ م م^3) الى كينيا و (٧ م م^3) الى الصومال ومليار الى جيبوتي حيث تعد أثيوبيا الدولة الوحيدة في الحوض التي لا تستقبل الى أي مياه من خارج أراضيها[١٣] ، ويبقى منها سوى (٢٥ م م^3) لأثيوبيا. لقد كان الهدف الإستراتيجي لأهمية سد النهضة هو تحويلها من دولة (ضمن اشد دول العالم فقرا حاليا حيث يقع ترتيبها رقم (١٧١ من ١٨٢) دولة على مستوى العالم الى مصاف الدول المتوسط الدخل بحلول فترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥)، فضلا عن إعطاءها الدور القيادي في منطقة القرن الافريقي وحوض النيل واحتكار الطاقة الكهربائية في المنطقة وبيعها وإستغلال السدود في الزراعات المروية ووجهة النظر الاثيوبية الرسمية بشأن الاصرار على بناء سد النهضة هي بتعبيرهم (نعما لدول المصب في اثواب نقم)[١٤] ، وحيث ظل البلدان السودان ومصر لسنوات يعانيان فيضانات عابرة منفلتة مع تراكم الغرين في كل موسم امطار، لا سيما السودان وعلى دول المصب أنْ يتقبلا الواقع الجديد المتمثل في مشروع سد النهضة والمنافع التي ستعود بها عليهما.

المطلب الثاني: تأثيرات السد على مصر والسودان

إنَّ مصر تخشى من إنخفاض مؤقت من توافر المياه نظرا لفترة ملئ الخزان وانخفاض دائم بسبب التبخر من خزان المياه (٦٥.٥ م م^3)، ومن المرجح أنّ تنتشر

---

[١٣] فهمي عزيز مراد – الانهار الدولية ونهر النيل – المجلة المصرية – العدد / ٣٧/ الجمعية المصرية للقانون الدولي– مجلة فصلية، ١٩٨١ ص ١٤٣.

[١٤] ياكوب ارسانو/ العدل المائي،بجامعة اديس ابابا – اثيوبيا – افاق المستقبل – مصدر سابق – العدد / ٢٧/ ص ٢٥

هذه الخسارة الى دول المصب على مدى عدة سنوات، وتقل معدلات تدفق المياه مع خسارة مزيد من الطاقة مع توقعات بأثار سلبية على قلة الزراعات في المنطقة والغابات المتشاطئة على النيل الأزرق، كما أنَّه خلال التشغيل سيكون هنالك تأثير على مياه الري في مصر في سنوات الجفاف.

ويرى الخبراء أنّ إنشاء السد سيؤدي الى مجموعة من الآثار السلبية على مصر والسودان بفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وانخفاض كهرباء السد العالي وخزان اسوان وقناطر اسنا ونجع حمادي وتوقف العديد من محطات مياه الشرب الموجودة على نهر النيل، وتوقف الكثير من الصناعات فضلاً عن تأثر محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز وتعتمد على التبريد من مياه النيل مع تدهور نوعية المياه في الترع والمصاريف وتداخل مياه البحر في المنطقة الشمالية بالإضافة الى عجز مصر عن الوفاء باحتياجاتها من المياه للشرب ومن ثم تأثيره الاجتماعي البالغ على ملايين الاسر من الفلاحين ويمكن تفصيل ذلك.[١٥]

١-الآثار الكارثية الناجمة عن احتمالية انهيار السد حيث تشير المصادر المصرية المطلعة أنّ الاصرار الاثيوبي على المضي في بناء المشروع بالمواصفات الحالية سيقود حتما الى نتائج خطيرة تمس الأمن القومي لكل من السودان ومصر وعدم قدرة السد على تحمل ضغط المياه الضخمة التي سوف تحتجز خلفه والتي تصل الى نحو (٧٤) م م^{٣} [١٦] من المياه كما إنَّه مشيد من الاسمنت ومن ثم فقد ينهار في اي وقت وعندها ستحدث الكارثة حيث سيغرق شمال السودان وجنوب مصر ويحدث تشريد لملايين الاسر اللذين سوف يتم تدمير منازلهم وزراعتهم وإنَّ انهياره لن يمثل خطرا على أثيوبيا لأنَّه سيبنى على اطراف حدودها مع السودان. كما موضح في الخارطة رقم (٢) في الملاحق .. لكنَّ متوقع عند انهياره ان تغرق الخرطوم بكاملها بينما ستغرق مساحات شاسعة من اسوان الى الجيزة في مصر.

---

[١٥] مجلة افاق المستقبل – مصدر سابق – (سد النهضة الكبير الواقع والتوقعات) ، ص ٢٢.

[١٦] د. محمد عبد المجيد حسون الزبيدي – الامن المائي العراقي – المصدر السابق – ص ٢٩٧.

٢-تأثير السد على حصة مصر والسودان من المياه حيث أنَّ بناء السد لوحده سيؤدي الى نقص حصة مصر من المياه بنسبة (٩-١٢) م م^{٣}) في العام أما إذا قررت أثيوبيا بناء حزمة السدود كاملة وهذا المتوقع فإنَّ ذلك سيؤدي لنقص ما لا يقل عن (١٥) م م^{٣}) من المياه سنويا وبذلك سيتسبب في بوار من (٤-٥) مليون فدان[١٧] فضلا عن تشريد من (٥-٦) مليون فلاح ينجم عن ذلك مجاعات ومشكلات اجتماعية يستحيل السيطرة عليها إذ إنَّ مصر ستحتاج بحلول عام ٢٠٥٠ الى ٢١ م م^{٣} فوق حصتها الحالية لسد احتياجات سكانها الذي يتوقع أنْ يصل الى (١٥٠) مليون نسمة وحاليا ذكر أنَّ تعداد السكان وصل الى (١٠٤) مليون نسمة كما ورد في نشرات الأخبار العربية نهاية هذه السنة ٢٠١٧.

٣-سوف تتحمل مصر تكلفة باهظة لتحلية المياه تقدر سنويا بنحو (٥٠) مليار جنيه مصري لتحلية مياه البحر لتعويض النقص لأنَّ تحلية المتر الواحد من مياه البحر تكلف (٥ جنيهات) اي ما يعادل ١٢% من ميزانيتها ناهيك عما تعانيه مصر الآن من أزمة اقتصادية شديدة وتصاعد العمليات الارهابية خاصة في سيناء وآخرها ما حصل في الجامع الكبير في سيناء نهاية شهر تشرين الثاني قرابة مائتي شهيد وأكثر من ثلاثمائة جريح كما ورد في الأخبار.

٤- إشعال الصراعات والتوترات السياسية في المنطقة حيث سيحدث توتر سياسي بين مصر والسودان وأثيوبيا وتدخل المنطقة في حروب وصراعات مسلحة هذا ما تتوقعه الدراسة لا سامح الله حتى تتغلب الحكمة والتفاوض والتعاون وحفظ ما تدعوا إليه الدراسة بصدق.

---

[١٧] حسين احسان مصطفى – تقسيم الموارد المائية في دول حوض النيل من اجل تنمية مستدامة – رسالة دكتوراه غير منشورة – قسم الموارد الطبيعية – معهد البحوث والدراسات الافريقية – جامعة القاهرة – ٢٠٠٢ – ص ١١١ و د. محمد عبد المجيد حسون الزبيدي – الامن المائي العراقي – مصدر سابق – ص ٢٩٦

بعد الجهود الكبيرة التى قامتْ بها الدبلوماسية المصرية، والأجهزة السيادية، والتحرك الواضح للأجهزة المشاركة فى أزمة مشروع سد النهضة، طلبت أثيوبيا، بعد سنوات من "العناد" والتعنتْ"، الجانب المصرى، من جديد للعودة إلى "طاولة المفاوضات"، وإجراء حوار معها حول الأزمة .

وتبدأ الحكاية في خمسينيات القرن الماضي ، عندما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية معاقبة الرئيس الراحل، جمال عبد الناصر، لإنتهاجه سياسات معادية لها بالتقرب من المعسكر السوفيتي نتيجة ضغوطها على البنك الدولي ، لمنعه من تمويل بناء السد العالي بأسوان، فبادرتْ أمريكا بإرسال بعثة إلى أثيوبيا مكونة من رجال جهاز المخابرات الأمريكية " سي أي إيه " و مدعمة بخبراء في المياه و الطاقة الكهرومائية من أجل إقناع إمبراطور أثيوبيا في ذلك الوقت ، هيلاسيلاسي ، ببناء سد النهضة على الحدود مع السودان ليكون بمثابة "محبس" لمنع المياه عن مصر حتى يحبط الأمريكيون بناء السد العالي من خلال تقليل كميات المياه المتدفقة من الهضبة الإثيوبية إلى مصر لمنعها من إدارة توربينات محطة الكهرباء الملحقة بالسد العالي.

لكنَّ الظروف العالمية التي كانتْ قائمة في ذلك الوقت ، بوجود معسكر رأسمالي، يقابله معسكر شيوعي ، فضلا عن وقوف مصر بجانب حركات التحرر الإفريقي، جعلت إمبراطور أثيوبيا يخشى من ردود أفعال الأفارقة تجاهه لو أنزل الضرر بمصر، في وقتٍ كانتْ تثمن فيه الشعوب الإفريقية غاليا ، موقف مصر، المؤيد لكفاحها للتخلص من الاستعمار، و نظام الفصل العنصري. وحاول بعد ذلك الإسرائيليون الضغط على الإمبراطور هيلاسيلاسي لبناء نفس السد في عهد الرئيس السادات ، لكن المشاكل الإقتصادية التي أطاحتْ بعرش الإمبراطور هيلاسيلاسي في إنقلاب عسكري ، جعلت أثيوبيا تؤجل التفكير في بنائه .

ومع تولي حكم أثيوبيا نظام شيوعي معادٍ لأمريكا بقيادة الكولونيل ، مانجيستو هايلا ماريام ، ماتت فكرة بناء سد النهضة الذي ظل مع ذلك يراود آمال الإسرائيليين و الأمريكيين طوال فترة حكم مبارك، بوصفه من أهم وسائل الضغط على مصر في

إطار سياسة الإبقاء على مصر ضعيفة، مترنحة ، حتى يتم تجريدها من زعامتها وتأثيرها على محيطها العربي[١٨].

الطلب الإثيوبى، كانت أديس أبابا قد أغلقت أبوابه من قبل بعد صدور تقرير اللجنة الثلاثية، والذى تعتبره مصر "حجر الأساس فى أية مفاوضات بين الجانبين لأهميته الخاصة بطرح الجوانب الفنية، للمشروع والتعامل معها بشكل عملى لمواجهة وحل أية سلبيات يمكنها أنْ تؤثر على الأطراف المتضررة من إقامة مشروع السد، وفى مقدمتها مصر، وعلى الرغم أنَّه تم عقد ٤ اجتماعات للاتفاق حول آلية تنفيذ تقرير اللجنة الثلاثية إلاَّ أنَّها باءتْ بالفشل نتيجة التعنت الإثيوبى.

نشر تقرير الصادر عن لجنة الخبراء الدوليين، والتى كان قد تم تشكيلها، بعد لقاء رئيسى وزراء مصر وأثيوبيا وإعلان أديس أبابا عن بناء سد النهضة، وتضمن التقرير جميع التفاصيل المتعلقة باللجنة، والتى تم الإتفاق على إختصاصات عملها بعد إجتماع وزراء المياه من الدول الثلاث مصر وأثيوبيا والسودان فى ٢٩ نوفمبر ٢٠١١، ووقتها أعلنت مصر عن "شواغلها" من بناء السد، وتأثيره، وتم الاتفاق على دراسة تلك التأثيرات، واختيار ١٠ خبراء، اثنين من كل دولة – مصر والسودان وأثيوبيا – بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين.

وبدأت الاجتماعات التى عقدها الخبراء، ووصل عددها إلى ٦ اجتماعات، حيث تسلمت اللجنة عملها فى مايو ٢٠١٢ وإنتهتْ من تقريرها فى مايو ٢٠١٣، قام خلالها الخبراء المشاركون فيها بزيارة موقع السد ٤ مرات.([١٩])

تعمدت الولايات المتحدة تقديم إغراءات للسودان، بقيادة الرئيس عمر حسن البشير، للانحياز من جديد لموقف أثيوبيا في الخلاف القائم مع مصر بخصوص سد النهصة الإثيوبي، وذلك بعد أن شعرت الولايات المتحدة بميل الموقف السوداني لصالح

---

[١٨] علاء حيدر، ستراتيجية السيسي وسد النهضة، مجلة صدى اللد الاماراتية.

[١٩] مجلة صدى البلد الاماراتية ، ١/ مايو ، ٢٠١٨ ، الثلاثاء، ص٢.

مصر، نتيجة للزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس البشير للقاهرة في ١٩ مارس الماضي بدعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسي.

شَمِلتْ هذه الإغراءات وعودا برفع اسم السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب، ما يعني التمهيد لتبرَئة الرئيس عمر البشير من الاتهام الموجه له من جانب المحكمة الجنائية الدولية بإبادة شعب إقليم دارفور الواقع غرب السودان، ووعود بإسقاط ديون السودان البالغ قدرها ٥٠ مليار دولار، فضلا عن وعود أخرى بتدفق الاستثمارات الغربية على السودان الذي يعاني من أزمة اقتصادية طاحنة أدت إلى تدهور قيمة الجنيه السوداني خلال الأشهر الأخيرة من ١٨ جنيها إلى ما يقرب من ٣٠ جنيها. (٢٠)

كانتْ اللُجنة قد عقدتْ قبلها أربعة اجتماعات تمهيدية تم خلالها اختيار خبراء دوليين فى مجالات هندسة السدود (ألمانى) – تخطيط الموارد المائية والنمذجة الهيدرولوجية (جنوب أفريقى) – البيئة (فرنسى) – التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية إنجليزى، بالإضافة إلى ٤ خبراء دوليين (٢ من كل دولة) مصر والسودان وأثيوبيا فى مجالات المياه، البيئة، والسدود، وبلغ عدد أعضائها ١٠ خبراء.

وصدر التقرير النهائى للجنة الثلاثية فى (٤٨) صفحة قام بالتوقيع عليه، جميع الخبراء المشاركين فيها، حيث تم الانتهاء منه فى ٣١ مايو ٢٠١٣، وسلمت نُسخة إلى حكومات مصر والسودان وأثيوبيا، ومع ذلك ظل التقرير سريا وحبيس الأدراج، حيث لم يتم الكشف عنه من قبل الحكومة المصرية، ربما لاستخدامه كورقة ضغط فى المفاوضات مع أديس أبابا.

وتضمن التقرير تقييم جميع الدراسات التى تقدمت بها أثيوبيا للجنة، والتى بلغت ١٥٣ دراسة، منها ١٠٣ "رسومات" و"٧ خرائط" و٤٣ دراسة مكتوبة". وشمل أيضاً دراستين عن الآثار البيئية ودراسة اجتماعية و٧ دراسات عن هندسة السد و٣ عن هيدرولوجيا المياه و١٦ دراسة جيولوجية.

---

(٢٠) علاء حيدر، السودان وسد النهضة، مجلة صدى البلد الامارانية، ١/مايو ٢٠١٨ الثلاثاء.

وجاء التقرير النهائى ليثبت أنَّ هذه الدراسات "الإثيوبية" لم تكن جميعها قادرة على تقييم آثار السد، فلم تكن جميعاً ذات صلة بالموضوع أو أنَّهـا قديمـة، وخاصـة الدراسات البيئية والاجتماعية التى لم تكن قادرة على إثبات تـأثير السـد علـى دول المصب "مصر والسودان".

المطلب الثالث: أثيوبيا وخرق قواعد القانون الدولى

ويأتى تقرير اللجنة الثلاثية ليؤكد أنَّ أثيوبيا لا تتبع قواعد القانون الـدولى الذى ينظم التعامل مع الأنهار الدولية كنهر النيل الأزرق، ووجوب الإخطـار المسـبق والدراسة المشتركة لأى مشروع مائى لتقليل المخاطر علـى دولـتى المصـب (مصـر والسودان)، كما أنَّها أعلنتْ صراحة عدم إعترافها بالاتفاقيات القائمة وعلـى وجـه الخصوص اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وبالتالى فهى لا تعترف بحصة مصـر السنوية من مياه النيل أو الحقوق التاريخية المصرية .

وعلى الرغم من إعلان أثيوبيا فى الإعلام وتصريحاتها المتكـررة أنَّ للسـد منافع كثيرة، وليستْ له أضرار على دولتى المصب إلاَّ أنَّ التقرير النهائى للجنة الثلاثية لتقييم السد، أكد أنَّ الدراسات الهندسية التى قدمتها أثيوبيا لم تصل بعد إلى المسـتوى الفنى لبدء المشروع فتلك الدراسات شرحت فقط الطبيعة العامة للسـد دون إعطـاء تفاصيل حول ما إذا كان السد مناسبا لظروف المنطقة أم لا، كما أنَّ التصميم الحالى لم يأخذ بعين الاعتبار قدرات تشغيل السد خلال فترات الجفاف وكمية المياه التى يمكن أن تنطلق لإنتاج الكهرباء.

وأبرز التقرير أيضا أنَّ معظم الدراسات والتصميمات المقدمة من الجانـب الإثيوبى بها قصور فى منهجية عملها، ولا ترقى لمستوى مشروع بهذا الحجم علـى نهـر عابر للحدود، كما أنَّ جزءًا من تلك الدراسات يحتاج إلى تحديث فى ضوء ما توفر من بيانات ومعلومات تم الحصول عليها من واقع الأنشـطة المعمليـة والحقليـة المتعلقـة بالمشروع، حيث إنَّ بعضاً من تلك الدراسات تم إعدادها بعد الإعلان عن تنفيذ السـد فى ١ إبريل عام٢٠١١، وكذلك أثناء عمل اللجنة.

وفى هذا الصدد أوصى التقرير بأهمية وجود احتياطات إنشائية تسمح بتوفير الحد الأدنى من إحتياجات دولتى المصب من المياه تحت الظروف الطارئة (توقف محطات توليد الكهرباء)، والتى لم يتم توضيحها فى الدراسات الإثيوبية والتصميمات المقدمة للجنة .

وفيما يتعلق بدراسات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية على دولتى المصب، أوضح التقرير أنَّ الجانب الإثيوبى لم يقم بعمل دراسات متعمقة تسمح للجنة بوضع رؤية علمية عن حجم الآثار ومدى خطورتها على دولتى المصب.

وأكد التقرير على وجود قصور شديد فى الدراسات والتصميمات الخاصة بالسد المساعد (السد الذى يرفع السعة التخزينية من ١٤.٥ إلى ٧٤ مليار م٣)، والذى لم تقم الحكومة الإثيوبية بتقديم المستندات التصميمية الخاصة به للجنة بشكل يسمح لها بالتقييم.

وأشار التقرير أيضاً إلى إنَّه لا يوجد تحليل إقتصادى من واقع الدراسات المقدمة من الجانب الإثيوبى، فيما يخص حجم السد وارتفاعه والقدرة التصميمية لمحطة الكهرباء، حيث أكد الجانب الإثيوبى أنَّ قرار إنشاء السد بهذه المواصفات خاص بالحكومة الإثيوبية، وليس من اختصاص اللجنة. لا ان الملاحظ خاصة بعد الربيع العربي وتنحي مبارك حصلتْ خلافات سياسية بين السلطة والمعارضة (الاخوان المسلمين) وبعد ازاحة مرسي بالتحديد وانقسام الشعب المصري على نفسه دفع أثيوبيا في التجرئ على مصر وتهديد أمنها المائي القومي وبدعم إسرائيلي مقصود به ايجاد (امر واقع) يسمح لها بعد فترة بالمشاركة في مفاوضات اقتسام المياه بين دول حوض النيل وقد سبق أنْ كشفتْ عن ذلك (غولدا مائير) رئيسة وزراء اسرائيل ابان حرب حزيران ١٩٦٧ بقولها (أنَّ تحالف اسرائيل مع تركيا وأثيوبيا يجعلها تتحكم في اهم نهرين عربيين هما النيل والفرات وتاليا تملك قوة ضغط على العرب).(٢١)

---

(٢١) وهذه النظرة الاسرائيلية لمياه نهر النيل سبق وان تحدث عنها (شمعون بيريز) في كتابه المشهور (الشرق الاوسط الجديد) الصادر عام ١٩٩٣ مشيرا الى مياه النيل بقوله (في هذه المنطقة دول لديها وفرة في المياه

إلاَّ أنَّ الخشية تكمن من حدوث فترات جفاف لفيضان النيل كما حصل في الثمانينات لمدة سبع سنوات فإنَّ جميع توربينات السد العالي سوف تتوقف تماما عن التشغيل وانتاج الكهرباء كما أنَّ معامل الامان للزلازل في السد هو (١.٢) لأنَّ الأرضَ منحدرةٌ إنحداراً شديداً وغير مستقرة وتقع بالقرب من الهزات الارضية وإنَّ إحتمالية حدوث زلازل واردة وهذا عكس معامل الامان للزلازل للسد العالي وهو في حدود (٨.٦) ريختر.

المبحث الثاني: مستقبل الصراع على سد النهضة التسوية السلمية للمنازعات

المطلب الأول: تعاون وتبادل المنافع – الانتفاع المنصف والمعقول للجميع لتحقيق العدل المائي:-

في الوقت الذي تعيش مصر على أراض صحراوية في مجملها يندر أنَّ تتساقط عليها الامطار ومع إدراك أنَّ مصر حكومة وشعبا تدعم حق الشعب الاثيوبي أيضا بتحقق التنمية فانه على قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)[٢٢] وطبقا لذلك يمكن التمييز بين موقفين في مصر...

الاول – هو المستوى الرسمي للدولة المصرية.

الثاني– هو الرأي العام والخبراء المستقلون

ودول اخرى لا يتوافر لها ما يكفيها من المياه) – وانظر ايضا – سعيد سالم جويلي – المياه العربية – تحديات القرن الحادي العشرين – المؤتمر السنوي الثالث – مركز دراسات المستقبل – جامعة اسيوط – نوفمبر ١٩٩٨ – ص ٥.

[٢٢] من قواعد مجلة الاحكام العدلية – المستلهمة من التشريع الاسلامي. وزارة العدل العراقية، بغداد، ١٩٦٠.

على المستوى الرسمي يمكنْ القول أنَّ بنود إعلان (اتفاق التعاون الاطـــاري)[٢٣] قد لَبَّتْ إحتياجات الحكومة على نحو كبير في سعيها الى إكتساب التأييـــد الجمـــاهيري المطلوب في حفظ التوقيت بالذات نظرا الى مواجهة هذه الحكومة (حكومـــة السيســـي حاليا) ذاتها تحديا إرهابيا لا يستهان به خصوصا أنَّ ملف (الامن المائي المصـــري) هـــو مسؤولية الحاكم المصري إزاء شعبه في تعاقد مستمد منذ فجر التاريخ ويتجـــدد علـــى أساسه الوزن السياسي لحفظ الحاكم وحجم ثقله الجماهيري كما حدث عند تأميم قناة السويس من الراحل عبد الناصر.

أما على مستوى العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا فقد أزال الإتفـــاق صـــورة ذهنية سلبية كان قد رسخها اجتماع للرئيس السابق المعزول (محمد مرسي) مع بعـــض قادة الاحزاب السياسية المصرية بتاريخ (٣ حزيران ٢٠١٣) حـــول ســـد النهضـــة الاثيوبي الكبير تورطتْ فيه بعض قيادات الأحزاب بالافصاح عـــن (جهالـــة سياســـية وذهنية عدوانية... راهنتْ على إستخدام الحل العسكري – قصف وتدمير السد) ضد أثيوبيا أو تهديد أمنها القومي عبر العمل على تفتيت وحدتها الوطنية.

في مقابل ذلك كانَ العكس قد حصل بدعم التوجه التعاوني المصري إزاء أثيوبيا بعد (٣٠ حزيران ٢٠١٣) ثورة يونيو حزيران الذي توج بخطاب الرئيس السيســـي في البرلمان الاثيوبي وذلك بالتأكيد على [إمكانية التعاون والتفاهم حول المصالح المشـــتركة لأجل أنْ نَصنَع ركائز لمستقبل افضل لابنائنا و أدعوكم لمستقبل يضمن العيش الكـــريم لشعبنا فلنعمل مِنْ أجل مواطنينا ونقدم لأبناء قارتنا نموذجا من تبادل المصالح والتعـــاون المشترك].

---

[٢٣] الاعلان وقعه في ٢٣ اذار/ ٢٠١٥/ السيسي/ ماريام/ البشير– وبنوده هي (١–مبدأ التعاون – ٢–مبدا التنمية والتكامل الاقليمي – والاستدامة– ٣–مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن– ٤–مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول– ٥–مبدأ التعاون في الملء الاول وادارة السد– ٦–مبدأ بناء الثقة– ٧–مبدأ تبادل المعلومات والبيانات– ٨–مبدأ امان السد– ٩–مبدأ السيادة ووحدة اقليم الدولة– ١٠–مبدأ التسوية السلمية للمنازعات).

وعليه من الناحية الفنية إنَّ الحكومة المصرية (حكومة السيسي) قد نجحتْ في (تقييد أثيوبيا) بإتفاق متعلق بشأن قواعد تخزين المياه خلف السد بما لا يتضرر منه (دولتا المصب مصر والسودان) كما أنَّها نَزَعَتْ فتيل التوتر والتربص في العلاقات الثنائية وهو ما تراهن عليه مصر في مساهمتها بتهيئة مناخ ايجابي يتيح عقد (اتفاقية شاملة للمياه).

أما على صعيد أوساط الرأي العام المصري (الشعبي) وعدد معتبر من الخبراء المستقلين المصريين فإن مثل هذا الاتفاق لا يعد كافيا من منظورهم لعدد من :

الفرع الأول: الأسباب

اولا– إنَّ معامل أمان السد غير معروفة على وجه الدقة حتى اللحظة الراهنة ولا سيما في ضوء التقرير الذي اصدرته (لجنة العشرة) الدولية المكون من خبراء من البلدان الثلاثة (أثيوبيا – مصر – السودان) إضافة الى خبراء دوليين والتي قدمتْ تقريرا في منتصف عام ٢٠١٣ حذرتْ فيه بشكل رئيس من هذه المسألة وهو ما يعني التهديد المحتمل للأمن الإنساني في دولتي المصب (مصر والسودان) وحيث تذهب الى إمكانية غرق العاصمة السودانية الخرطوم ليكون مستوى المياه (٩م) فوق سطح الارض وربما اكتساح (السد العالي) على حدود مصر الجنوبية وذلك في حال تعرض هذا السد (النهضة) لأي تصدع لا قدر الله – والسد مقام في منطقة الأخدود الأفريقي العظيم حيث اكتشفت الشركة الإيطالية المنفذة للسد تحركا في التربة تحت ثقل مواد السد ما اضطرها الى حقن التربة تحته بمواد معينة بضمان عدم زيادة نسبة التحرك وعلى جهة المصب كما حصل عندنا في سد الموصل. وأنَّه في حال تزايد السعة التخزينية للسد فإنَّ إمكانية غمر أراضي الدلتا المصرية بمياه البحر وارد إذا أنخفض مستوى المياه في النهر لحد يسمح (بتغول البحر) وفي هذا السياق فإنَّ ما قدمته أثيوبيا بشأن (معامل امان السد) هو ضئيل جدا وذلك في ضوء قيام الخبراء المصريين في جامعة القاهرة ببناء (نموذج مصغر من مياه لسد النهضة) خلصوا منه الى أنَّ معامل أمان السد قد لا يتجاوز

(١) على مقياس (١٠) بينما[٢٤] معامل امان (السد العالي) مثلا يصل الى (٨) على مقياس (١٠) يذكر أنَّه يوجد اتفاق سابق للتفاهم بين مصر وأثيوبيا عقد عام ١٩٩٣ لم يتم العمل به وتعهدتْ أثيوبيا فيه بعدم المساس بحصة مصر المائية أو بناء سدود من دون اخطار مسبق ولم يتم الالتزام بهذا الاتفاق وإنَّ اتجاه الحكومة المصرية حاليا الدعوة لأثيوبيا لعقد اتفاق جديد بشأن المياه تعترف فيه أثيوبيا بالحصة المائية المصرية وهذا ما لم يتم تضمينه في اعلان المبادي الاطاري[٢٥] الموقع في الخرطوم بين بلدان شرق النيل (مصر – السودان – أثيوبيا) وحفظ بنسخ الاتفاقات الثنائية السابقة بحيث يحيل جميع الاتفاقيات المثيرة للجدل الى (ذمة التاريخ). وبما أنَّ المعلومات تشير أنَّ موقع السد يقع في اقرب نقطة للحدود الاثيوبية مع السودان كما موضح في الخارطة رقم (١) في الملاحق وبما يتيح له تخزين كل المياه الساقطة على الاراضي الاثيوبية ويجعله سدا لتخزين المياه اكثر منه سدا لتوليد الكهرباء (كما هول له اعلاميا وسياسيا) وخصوصا ان المخطط الاثيوبي هو بناء عدد من السدود خلف سد النهضة تصل سعتها التخزينية الاجمالية الى نحو (٢٠٠ م م^{3}) من المياه وهو مسار يدعم توجيهات دولية واثيوبية سابقة باعتبار المياه (سلعة مماثلة للنفط) يتم تسعيرها وبيعها كما حصل مع العراق من قبل تركيا في طروحاتها المتكررة (برميل ماء مقابل برميل نفط) سابقا لاقتْ هذه الفكرة تأييد الدول الغربية في المؤتمر الدولي للمياه والبيئة الذي عقد في دبلن في شباط ١٩٩٢. ونادى بان المياه هي سلعة اقتصادية شأنها شأن النفط في حين أنَّ النفط مادة ناضبة لا تتجدد كالمياه.[٢٦]

---

[٢٤] اماني الطويل – مصدر سابق – ص ٢٣.

[٢٥] قواعد الاتفاق الاطاري غير ملزمة ولكن طبقا لقانون المعاهدات الدولية سوف تكون ملزمة لاطرافها فور (التصديق) عليها عند صياغة اتفاقاتها الدولية في المستقبل – انظر المزيد: سعيد سالم حويلي، قانون الانهار – مصدر سابق – ص ٢٣.

[٢٦] اليشح المالي – المياه والسلام – وجهة نظر اسرائيلية – ترجمة جون – الدراسات الفلسطينية– بلا تاريخ– المقدمة بلا ترقيم – للمزيد: انظر كتابنا – الامن المائي العراقي مصدر سابق – ص ١٤٢.

وبناءً على ما تقدم يتضح أنَّ آفاق العلاقة المصرية الاثيوبية مرهونة بعدم الاخلال (بالامن المائي المصري) أو تهديد الأمن الإنساني في وادي النيل أي أمن مصر والسودان مع احتفاظ أثيوبيا بحقها في التنمية التي تحقق فوزا لجميع الاطراف في نهر النيل ذي الطبيعة الدولية.

ثانيا: عدم توفير عدد من الدراسات الأساسية، والتى لا يمكن تجاهلها، وفى مقدمتها تأتى دراسة تأثير انهيار السد، التى يجب إتمامها قبل الشروع فى إنشاء أى سد، فيما يتعلق بدراسات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية على دولتى المصب، أوضح التقرير النهائى أنَّ الجانب الإثيوبى لم يقم بعمل دراسات متعمقة تسمح للجنة بوضع رؤية علمية عن حجم الآثار ومدى خطورتها على دولتى المصب.

وأشار التقرير النهائى أنَّه بالرغم من الدراسات الإثيوبية تشير إلى أنَّ ملئ السد فى فترات الفيضان العالية والمتوسطة، سيكون له تأثير على الكهرباء المولدة من السد العالى فقط، فقد أوضحت الدراسات أيضا أنَّه فى حال ملئ الخزان فى فترات الجفاف، فإنَّ منسوب السد العالى يصل إلى أقل منسوب تشغيل له لمدة أربع سنوات متتالية مما سيكون له تأثير بالغ على توفر المياه اللازمة للرى، وعدم القدرة على توليد الكهرباء لفترات طويلة.

ثالثا: إنهيار السد وكارثة السودان: إنَّه بناء على التصميمات الهندسية المتوفرة من الجانب الأثيوبى، وخاصة فيما يتعلق بالسد الجانبى، اتضح وجود عوامل كثيرة قد تؤثر بشكل كبير على أمان السد على المدى الطويل، وهو ما يشير إلى زيادة احتمالات انهيار السد، وستكون هناك تأثيرات كارثية على السودان بداية من انهيار كل السدود على النيل الأزرق وارتفاع منسوب المياه فى الخرطوم بدرجة كبيرة، وهو ما يمثل دمارا تاما، هذا بالإضافة لما سيحدث نتيجة اضطرار مصر لتصريف المياه الزائدة خلف السد العالى للحفاظ عليه من الانهيار، وهو ما سيؤثر سلبيا على كل المنشآت

المائية على النهر من أسوان وحتى الدلتا، بالإضافة لاحتمال غرق كثير من الأراضي والمنشآت القريبة من جسور نهر النيل[٢٧]. خارطة رقم (٢)

وربما يتم التفاهم حول سعة تخزينية (معقولة) لسد النهضة لا تسبب أضرارا وهو ما يعني امرين على المستوى الاثيوبي.[٢٨] وعلى غطاء قانوني لحصتها البالغة (٥٥ م^3) من المياه بالتوازي مع النجاح في انشاء مشروعات تنمية الموارد المائية في مناطق المستنقعات واشهرها مستنقعات (مشار) في جنوب السودان ومعروف أنَّ تلك الرقعة الواسعة يحدث فيها هدر ماء (النيل) بسبب التبخر باكثر من حصة مصر من مياهه.[٢٩]

إذن يمكن التأكيد الى أنَّ الآفاق المطروحة من الجانب المصري لازمتي تقاسم مياه نهر النيل وسد النهضة هي (افاق تعاونية) تتماشى مع أجندة الإتحاد الأفريقي للقارة (٢٠١٥ – ٢٠٦٣) كما أنَّها تسهم في تحجيم فرص النزاعات في حوض النيل وشرق افريقيا لمصلحة التنمية كحاجة ملحة وإستراتيجية لكل دول الحوض بشرط الالتزام بأجندة إقليمية افريقية تخدم (استراتيجيات القارة) في دعم مستوى رفاه وجودة حياة السكان وهي بالضرورة أجندة تتقاطع مع اخرى دولية داعمة لإسرائيل نجحتْ ولا تزال في استتراف أفريقيا عموما ودول حوض النيل خصوصا.

الفرع الثاني: الدعوة لتحقيق العدل المائي والتعاون

يلحظ المتتبع للاتفاقيات المبرمة بشأن قسمة المياه في حوض النيل للأسف تبدو إنَّها قد افتقرت الى الشرعية أو النفاذ كما أنَّها قد أثارتْ الشقاق بدل [الوفاق المائي السياسي] بحيث قل التعاطف والتعاون وتبادل المعلومات للأسف بين الدول المتشاطئة

---

[٢٧] مجلة اليوم السابع، مصدر سابق.

[٢٨] محمد سلمان طايع– الصراع الدولي على المياه – بيئة حوض النيل – رسالة دكتوراه جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – ٢٠٠٧ – المقدمة.

[٢٩] مشروع (مشار) المقترح يهدف الى جمع الفاقد بمستنقعات مشار وحوض نهر السوباط في اقصى الجنوب الغربي ويصل من منابعه في اثيوبيا ليلتقي النيل الابيض في جمهورية جنوب السودان (التي انفصلت مؤخرا عن السودان) ويفقد نهر السوباط في هذه المنطقة نحو (٤ م م^3) من المياه والهدف هو تجميع ذلك كله في مجرى واحد – افاق المستقبل – مصدر سابق – ص ٢٣.

ولهذا دخلتْ الدول المتشاطئة في مفاوضات لوضع (اتفاقية تعاون اطاري) منذ عام ١٩٩٩ حيث جري تبني هذا الاتفاق وتوقيعه من جانب اغلبية ثلثي البلدان التسع المشاركة في مفاوضات عام – ٢٠١٠ – لكن السودان ومصر امتنعتا عن تبني هذا الاتفاق وتوقيعه[٣٠] وتريد اضافة بند (حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل كما جاء في اتفاقية عام (١٩٢٩) بين مصر والسودان كذلك إضافة بند (الانتفاع الكامل بمياه النيل كما جاء في اتفاقية البلدين عام (١٩٥٩) في حين اصرت دول المنبع على الالتزام بمبدأي (الانتفاع المنصف والمعقول وعدم التسبب في ضرر ذي شأن للدول المتشاطئة الاخرى).

وعليه يبدو أنَّ الالتزام الجديد (الانتفاع المنصف والمعقول للجميع)[٣١] يظهر وصول دول المنبع الى مستوى من النضج مع إدراك حدود السعة الاستيعابية للمياه المتاحة ومعرفة كيفية الانتفاع منها وإدارتها وحمايتها في الوقت الراهن والمستقبل لمصلحة البلدان والمجتمعات المتشاطئة جميعها وعليه فإن أيَّ وضع ينطوي على (تقاسم المياه) كما هو الحال في حوض النيل يجب أنْ يأخذ في الاعتبار أنَّه لا يمكن الحفاظ على الأمن المائي لدولة معينة من دون مراعاة (الامن المائي للدول الاخرى).

وفي تقديرنا المتواضع وعلى فرض أنَّ إشكالية المياه لنهر النيل بين مصر والسودان وأثيوبيا على خلفية انشاء سد النهضة وغيره من السدود في أثيوبيا وبدعم (صهيوني) أرادوا أنْ يجعلوا منها وسيلة (ضغط سياسي) الا ان واقع الحال والمنطق العلمي تفرض العكس ذلك لان الخزانات الأربعة التي أنشأتْ بدعم وتمويل الكيان الصهيوني في (أثيوبيا) ومنها خزان سد النهضة موضوع بحثنا وبخبرة الصهاينة وهول له

---

[٣٠] فيان موفق الشاكر، النظام القانوني للموارد المائية المشتركة بين العراق وايران –اصدارات وزارة الخارجية العراقية– ٢٠١١تص٥١.

[٣١] هذه البلدان لحوض النيل هي (بور وندي – الكونغو – اثيوبيا – كينيا – رواندا – تنزانيا – اوغندا – وهي دول المنبع اما ارتيريا وجنوب السودان والسودان ودول وسط المجرى وتقع مصر في اقصى شمال الحوض عند مصب النيل – انظر الخارطة رقم () الملاحق.

لأجل خزن مياه النيل وحرمان مصر والسودان فيها غير ذات جدوى سوى لتوليد الطاقة الكهربائية... ذلك لأنَّ طبيعة المياه فيها والمحملة بالحمولات الغرينية الكثيفة من الطمى يستحيل تخزينها لأنَّ أيَّ سد يقام سوف ينسد تماما بالطمى في سنوات معدودة يفقد بعدها سعة التخزين كليا ويحيل الماء الى طوفان مهلك وتنتظر السلطات حتى نهاية الفيضان بعد ان تكون حمولة الطمى قد تصرفت عندها ولا يكاد السد أنْ يجد ما يحتجزه ويصبح المشروع هزيلا غير مجد اقتصاديا وغير مهدد لمصر سياسيا بالاضافة الى ذلك فإنْ إنهار أثيوبيا لا تقع على (سطح الهضبة بل تحتها) وأنَّ أيّ مما محاولة أو سحب المياه محكوم عليها فنيا بالفشل[٣٢].

وقد تألفت اللجنة الفنية الوطنية الثلاثية ا(ثيوبيا، مصر ، السودان) من الخبراء والفنيين وأجرتْ عدة اجتماعات دورية لعقد جولة مفاوضات جديدة حول سد النهضة وعقد الاجتماع العاشر في الخرطوم بتاريخ ٢٠١٦/٢/٧وكان من المنتظر أنْ تشهد هذه الجولة مراسم توقيع العقود ايذانا ببدء تنفيذ دراسات الشركتين الفرنسيين الاستشاريين (بي ار ال) و (أرتليا) بشأن دراسات تأثير السد الاثيوبي على دولتي المصب (مصر والسودان) وقد استمرت هذه الجولة بين الاطراف في العاصمة الخرطوم حتى يوم الاربعاء ٢٠١٦/٢/١٠ لفحص العرض الفني المشترك للشركتيين الفرنسيتين بشأن دراسة هذه التأثيرات وكان قد وصل الخرطوم قبل الاجتماع العاشر ٢٠١٦/٢/٦ وفد رسمي مصري للمشاركة في الجولة العاشرة للجنة الوطنية الثلاثية بشأن سد النهضة وصرح وزير الري المصري حسام مغازي ان خبراء وزارته من اعضاء اللجنة الثلاثية الوطنية لسد النهضة يعدون حاليا تقريرهم حول العرض المشترك المقدم من قبل الشركتيين الفرنسيتين المختصتين بدراسة تأثيرات السد على مصر والسودان استعدادا لمناقشته خلال الاجتماعات الحالية بالخرطوم[٣٣].

---

[٣٢]د. محمد عبد المجيد حسون الزبيدي/ الامن المائي العراقي، ١٢٣.

[٣٣] برقية سفارة الجمهورية العراقية في الخرطوم، العدد/٤٨٥ في ٢٠١٦/٢/١١. سري للغاية) محدود.

ومن المرجح حسب تقدير السفارة العراقية بالخرطوم[٣٤]إنَّ الجولة العاشرة كانت جولة مفاوضات فنية بحتة ترجح جميع المصادر امكانية التوصل الى اتفاق نهائي مرضي لجميع الإطراف، وإن أسباب هذا التفاؤل تعود أنَّ الاجتماعات سوف تكون بحضور ممثلي الشركتيين الفرنسيتين الاستشاريتين لاستيضاح عدد من النقاط الفنية بغية الوصول الى اتفاق فني نهائي تمهيدا لعرضه على وزراء الدول الثلاث وان مسودة هذا الاتفاق النهائي سوف تعد من قبل مكتب قانوني[٣٥] بريطاني اتفقت عليه مصر والسودان وأثيوبيا.

وقد تمَّ تداول التوضيحات المطلوبة من الاستشاري في العرض الفني المعدل كما تم فتح العرض المالي للاستشاري فضلا عن مناقشة وثيقة العقد المقترح وثم الكشف ان تكلفة الدراسات الفنية بلغت (٤.٥) مليون يورو وسيتم تمويل الدراسات مناصفة بين الدول الثلاث على أنْ يجري التفاوض مع المكتب لاعلان التكلفة النهائية[٣٦].

وقد أكدتْ أثيوبيا أنها لن تتوقف عن بناء سد النهضة ولو للحظة وأنَّها ستواصل العمل فيه خلال فترة إجراء الدراسات الفنية والمقدرة بنحو عام.وقال وزير المياه الاثيوبي (موتوا باسادا) خلال مقابلةمع (بي بي سي) أنَّ بلاده ستعمل على افتتاح السد رسميا في موعده المحدد العام (٢٠١٧) مشيرا الى أنَّه لا يوجد (سببا لتأجيل افتتاح السد) ونفى الاتهامات الموجه لبلاده (بالمماطلة والتسويف) في المفاوضات المتعلقة بالسد ليصبح أمراً واقعاً وقال... (نحن لسنا السبب في التأخير وانما الخلافات بين الاطراف حول الشركات التي ستجري الدراسات وغيرها من القضايا)[٣٧].

مصر تتخوف من تأثير سد النهضة على حصتها السنوية من مياه النيل (٥٥.٥م م٣) بينما يؤكد الجانب الاثيوبي أنَّ سَد النهضة سيمثل نفعا لها خاصة في مجال

---

[٣٤] المصدر نفسه.

[٣٥]برقية سفارة الجمهورية العراقية في الخرطوم مصدر سابق.

[٣٦] المصدر نفسه.

[٣٧]برقية سفارتنا في الخرطوم ، مصدر سابق.

توليد الطاقة وأنّه لن يمثل ضررا على دولتي المصب ويقع السد على النيل الأزرق على بعد حوالي (٢٠ كم) من الحدود السودانية وتبلغ السعة التخزينية للسد (٧٤ م م٣) وينتظر أنْ يولد طاقة كهربائية تصل الى (٦٠٠٠) ميغا واط ويذكر ان أثيوبيا بدأت بتحويل مياه النيل في مايس ٢٠١٣ لبناء السد الذي يتوقع الانتهاء من تشيده في ٢٠١٧.

وعلى الرغم من تعدد اجتماعات اللجنة الفنية إلاّ أنَّها للأسف (فشلت) في التوقيع على عقد الدراسات الخاصة بالسد مع المكتبين الاستشاريين الفرنسيين (بي – ار –ال) و (ارتيريا) في جولة مباحثات اختتمت بالخرطوم يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١٢/١١ وحسب البيان المشترك فإنَّها اختتمتْ أعمالها بحضور وزراء المياه في الدول الثلاث حيث تداولتْ التوضيحات المطلوبة من الاستشاري في العرض الفني المعدل كما تم فتح العرض المالي للمكتب الاستشاري وقال وزير الموارد المائية والري والكهرباء السوداني معتز موسى أنَّه تم تأجيل التوقيع على عقد الدراسات بشأن سد النهضة مع المكتبيين الاستشاريين في جولة الخرطوم وصرح للصحافة عقب ختام اعمال اللجنة الثلاثية أنَّ التأجيل جاءَ بسبب حاجة الوفود الفنية الثلاثية لدول السودان وأثيوبيا ومصر للعودة الى حكومات دولهم لإجراء مزيد من التشاور ووصول صيغة العقد للتوائم مع المتطلبات القانونية لكل دولة واشار الوزير أنَّه فور اكتمال المشاورات على المستوى الوطني داخل كل دولة سيصبح العقد جاهزا للتوقيع عليه وأكد أنَّه تم الاتفاق خلال الجولة على كافة الجوانب الفنية مبينا ان العرضين الفني والمالي اصبحتا جاهزتين منوها الى أنَّ التوقيع سيكون وفقاً للموعد الذي يتم الاتفاق عليه بالعاصمة الاثيوبية بحضور وزراء المياه للدول الثلاث.

وذكر وزير الري المصري حسام مغازي أنَّ خارطة الطريق المرتقبة بعد التوقيع على العقد ستبدأ بعمل المكتب في اجراء الدراسات لمدة (١١) شهرا طيلة فترة الدراسات.[٣٨]

[٣٨] برقية سفارتنا في الخرطوم، مصدر سابق.

وحوض النيل / الدول في حوض النيل – أثيوبيا – بوروندي– الكونغو الديمقراطية–ارتيريا – كينيا – راوندا– تنزانيا – اوغندة/ من اكثر الدول فقراً في العالم تحاول تعديل الاتفاقات القديمة وبالأخص اتفاقية ١٩٢٩– المعترف بها دوليا – مصر احدى مستعمرات التاج البريطاني على حق الاعتراض على اقامة اية مشاريع على نهر النيل من شأنها أنْ تؤثر في حصتها من المياه[٣٩].

١– من ناحيته أقترح الجانب المصرى، الرجوع إلى الأبعاد الخاصة بسد الحدود ذى السعة التصميمية ١٤.٥ مليارم٣ وارتفاع ٩٠ مترا، والسابق دراسته فى مشروع تجارة الطاقة بالنيل الشرقى، مع الاتفاق على شروط الملء التى تمنع حدوث أى آثار سلبية على مصر بالإضافة إلى الاتفاق على كيفية التغلب على (أو التعويض عن) التأثيرات السلبية على مصر على المدى الطويل، والمتمثلة فى زيادة العجز المائى فى فترات الجفاف، وتقليل إنتاج الطاقة من السد العالى، وكذا التنسيق التام والتوافق مع الجانب الإثيوبى على قواعد الملئ والتشغيل والتوصل إلى آلية قانونية وفنية تسمح بالمشاركة الكاملة فى الملئ والتشغيل والإدارة، بحيث لا يكون هناك أى إضرار بالمصالح المائية المصرية[٤٠].

٢– وفي اجتماع الاسكندرية/ اوائل اب ٢٠٠٩ – موقف مصر ثابت لأنَّها تعتبره جزءاً من الامن القومي المصري ولا توافق على تعديل المعاهدة – هددت باستعمال القوة العسكرية لكن (تطور دول الحوض + المجاعة في غالبيتها – تجد مصر نفسها في موقف الدفاع عن (حقها التاريخي) والقانوني في الحصول على اكبر نسبة من مياه النيل امام مطالبة الدول المتشاطئة باعادة النظر في تلك المعاهدات القديمة التي وزعت الحصص المختلطة من مياه النيل في ٨٥% من مياه النيل – منبع – النيل الأزرق.

---

[٣٩] فؤاد قاسم الامير – الموازنة المائية في العراق وازمة المياه تشترك في العالم – دار الغد– ٢٠١٠، بغداد، ص ١٨٩–١٩٠.

[٤٠] مجلة اليوم السابع، مصدر سابق.

فالجفاف – في كينيا – المناطق الشمالية من منابع النيل – انقطعتْ الأمطار عنها لسنوات عديدة ادت الى انهاء قطعان الماشية ووفيات كبيرة جدا بين الاطفال وصراع بين القبائل الكينية بسبب الجفاف والجوع والاطفال يسيرون يوميا ما يقارب من (٢٠) كم لملء جرار ماء الشرب[٤١].

البنك الدولي يؤيد ما يسمى مشروع (مبادرة حوض النيل) تأسس ١٩٩٧ الى نزع فتيل التوترات بين بلدان حوض النيل بانشاء مشاريع تنمية مشتركة ولكن منظمة (شبكة الانهر العالمية) تقول أنَّ هذه المشاريع المتنافسة التي تقام على النيل بالاضافة الى (التغير المناخي العالمي) والذي يعني توقع شحة الأمطار في المستقبل قد تؤدي بالمنطقة التي تعاني حاليا من شحة في الأمطار والمياه الى صراعات ونزاعات بسبب المياه اضافة الى النزاعات الداخلية والاقليمية الحالية لهذه الدول.

٣–ومؤخراً نُشِرَ تقرير أعده خبراء وفنيين مستقلين يفيد إنَّه ما لم تتخذ إجراءات حيادية فإنَّ حاجة مصر للمياه ابتداءً من سنة ٢٠١٧ ستكون اكثر مما توفر لها حاليا بسبب زيادة الطلب لتوفير الغذاء والتوسع بالتصنيع والاهم الزياة العالية المستمرة للسكان في مصر[٤٢].

المطلب الثاني: الأطماع الصهيونية

بعد اجتماع اب ٢٠٠٩ – قام بيرمان وزير الخارجية الاسرائيلية بجولة في منطقة الدول المشار اليها – زار أثيوبيا – كينيا – اوغندا – نيجريا – غانا – رافقه عدد كبير من رجال الاعمال الإسرائيلية وعرض مساعدة إسرائيل لهذه الدول في المسائل الزراعية والمائية، حيث توجد لديها خبرة واسعة، بهذا المجال، كما وقع مع كينيا اتفاقية لإدارة المياه.

---

[41] A Divesting Drought Sweep Across Kenya. The new york times, 8/9/2009

[٤٢] نواف الزرو، مجلة شبكة الاعلام الفلسطينية، العدد ٤٨ في ٢٠٠٩/١٠/٢٧، (خرائط وحروب المياه الاسرائيلية القادمة).

المختصين – يعارضون – التنازل عن حق مصر باتفاقية ١٩٢٩ – في مياه النهر أبدى عميد معهد البحوث والدراسات الافريقية. د. سعيد البدري عن اعتقاده بأنَّ القرن الحادي والعشرين هو قرن حرب المياه – لأنّه مازالتْ الإطماع الإسرائيلية تغازل بعض دول حوض النيل للحصول على نقطة منه في ظل الهيمنة الامريكية السائدة على العالم.

د. رشيد سعيد – عالم جيولوجي – أنَّ الحرب القادمة ضد مصر ستكون حرب مياه خاصة بعد سعي بعض الدول لتعديل اتفاقية تقاسم مياه النيل الموقعة منذ ١٩٢٩– ووجود الاطماع الصهيونية في مياه نهر النيل من خلال بعض الدول المطلة على النهر علما بأنَّ الحكومة الاسرائيلية كانتْ قد كلفتْ في أعقاب حرب ١٩٦٧ خبراء إسرائيليين لوضع الخرائط والمخططات في نقل مياه النيل الى النقب[٤٣].

وفي ضوء التحرك الصهيوني للتأثير على مصر بدعمها لبناء سد النهضة من الضروري – لمصر التفاهم للوصول الى حلول معقولة مع دول الحوض تتضمن مشاريع مشتركة لفائدة مصر وهذه الدول الفقيرة – ومع إنَّها قامت ولو متأخرا بالعمل على ايجاد الحلول المناسبة مع دول منابع النيل وعلى ضوء الاتفاقية الدولية لمجاري المياه للاغراض غير الملاحية ١٩٩٧. والتحركات الاسرائيلية فإنَّ لهما الأثر المباشر في هذا التحرك.

حيث يذكر إنَّه ي ١٩١٦ – طلب ممثلو الحركة الصهيونية من بريطانيا بجعل نهر الأردن جزءً من فلسطين واعتبار نهر الليطاني حد فلسطين الشمالي – لتمتد من الليطاني الى ناتياس.

وكذلك ١٩٢٠– مؤتمر سان ريمو – المصادقة على انتداب بريطانيا على فلسطين وجه الإتحاد العالمي لعمال صهيون مذكرة الى الحكومة البريطانية جاء فيها (إنَّ مصادر نهر الأردن حتى جبل هرمون (جبل الشيخ) وقطاع حوران حتى نهر الأعرج جنوب دمشق أنَّ هذه جميعا جزء لا يتجزء من ارض النيل.

---

[٤٣] نواف الزرو، المصدر نفسه.

وإنّ استمرار احتلال إسرائيل لاجزاء من اراض لبنان وسوريا – هي بالأصل مشاكل مياه، كما وإن التسوية مع الأردن على حساب مشكلة المياه.

منظمة العفو الدولية – تقريرها في ٢٠٠٩/١٠/٢٧/ أنَّ إسرائيل تضع قيودا تمنع الفلسطينيين من الحصول على ما يكفي من المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة) وإن استهلاك المياه لكل فرد في إسرائيل يزيد عن أربعة أضعاف ما يستهلكه الفرد في الأراضي الفلسطينية.

الخاتمة

من أبرز مواد اتفاقية استعمال المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التي اعتمدتها جمعية القانون الدولي عام ١٩٩٧، والتي تعد مصدر قانوني لمحكمة العدل الدولية مع إنها ليست إلزامية لكنَّها تؤكد على:

١- حق الدولة على نهر دولي ينبع ويجري في إقليمها هو حق خاضع لقواعد القانون الدولي وليس حقا مطقا.

٢- هذا الحق مشروط بعدم تأثيره في حقوق الآخرين لاضرر.

٣- كذلك حصة عادلة ومعقولة من المياه (التقسيم العادل والمنصف والمتوازن من دون حاجة الى تساوي الحصص.

٤- كما أنَّ الحقوق التاريخية المكتسبة تتغير في حال حصول شح في المنبع.

٥- والإبلاغ المسبق عن المنشآت التي ستقام.

إلا أنَّ التوتر ومنذ فترة زمنية طويلة في حوض النيل لا زال قائماً وسيستمر بسبب الافتقار الى الخبرة التعاونية فضلاً أنَّ الاتفاقيات السابقة التي تعود لحقبة الاستعمار والاحتلال لأثيوبيا ومصر والسودان (دول حوض النيل) قد افتقرت الى الشرعية أو النفاذ ومن ثم قد أثارتْ للأسف (الشقاق بدلا من الوفاق المائي السياسي وقل التعاطف المتبادل بين الدول المتشاطئة بحجة أنَّ هذا التعاون لا يضمن (الامن المائي) للاستخدامين الحالي والمستقبلي للنيل لذا فإنّ مدار الاختلاف في المواقف تجاه قضية الأمن المائي ما بين (حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل والانتفاع

الكامل بمياه النيل) وبين (اصرار دول المنبع) وبالذات أثيوبيا (وبدعم صهيوني) على ضرورة الانتفاع المنصف والمعقول وعدم التسبب في (ضرر ذي شأن) للدول المتشاطئة الاخرى وعليه أنَّ أيَّ طموح الى احتكار مياه النيل أو أيَّ طموح الى (الهيمنة) على الحوض من جانب دول المصب أو المنبع هو أمر لنَّ يكونَ مقبولا بأيَّ حال وفي ظل استمرار وتواصل (فشل) الاجتماعات الفنية والخبراء ورجال القانون بين أثيوبيا ومصر والسودان حول (سد النهضة) الذي سيكتمل هذا العام ٢٠١٧ م يصبح الصراع القادم على مياه النيل لا محالة.

وستتفاقم أزمة المياه في العالم لأنَّ الحاجة تزداد بمقدار (٩٠) م م٣ سنويا وهناك /٢٦١ حوضا مائيا للمياه عابرة للحدود السياسية بين دولتين أو أكثر وتلك الأحواض الدولية تغطي ٤٥.٣% من سطح الارض وتمس مياه ٤٠% من سكان العالم وتستأثر ما يقارب ٦٠% من تدفقات الأنهار العالمية ويوجد ما مجموعه ١٤٥ دولة تضم اراضي واقعة داخل تلك الاحواض الدولية، فضلاً عن وجود ١٩ حوضا من أحواض الأنهار الدولية تتقاسمها خمس دول أو اكثر (حوض النيل موضوع دراستنا) وهنالك حوض واحد (حوض نهر الدانوب) تتقاسمه ١٧ دولة اوربية.

وقد نَضَّمتْ اتفاقية وآلية لتسوية المنازعات وحددتْ الأطر لحل النزاعات منها – المشاورات والمفاوضات كما هو الحال عندنا مع تركيا بشأن دجلة والفرات ونهر النيل موضوع بحثنا كذلك تشكيل لجنة تقصي الحقائق تم التحكيم واخرها التسوية القضائية في حالة فشل المفاوضات، كما هو حاصل الآن في نهر النيل وسد النهضة حيث قد تبقى ملامح الخلاف والصراع قائمة مستمرة يذكيها الدعم الصهيوني للتاثير على الأمن المائي والغذائي والقومي للمنطقة العربية[٤٤].

([٤٤]) سمير هادي الشكري، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوض دجلة والفرات بين تركيا والعراق، مجلة المعهد اصدار معهد العلمين للدراسات العليا، مؤسسة بحر العلوم الخيرية ، النجف الاشرف.، العدد السادس، كانون الأول ٢٠١٣، ذو الحجة ، ١٤٣٤– ص٣٨٨.

الملاحق

خارطة رقم (١)

صورة توضيحية لموقع السد

خارطة رقم ٢

خارطة تبين تبعات انهيار السد على السودان